





إدارة الميزانية العامة

تعميم لكافة الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة

الموضوع: آلية جديدة لتسديد مستحقات شركة الاتصالات السعودية وطلب الخدمات منها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بناءً على المحضر الموقع بتاريخ ١/١/٨١٨ه بين هذه الوزارة وشركة الاتصالات السعودية المتضمن آلية جديدة لتقديم خدماتها وتسديد مستحقاتها، وبحث جدوى تحويل مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات من مشاريع رأسمالية الى تشغيلية لترشيد الإنفاق الرأسمالي لدى كافة الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بالدولة المعتمد لها ميزانية مالية سنوية ضمن الميزانية العامة للدولة والتي سيتم الإشارة لها لاحقاً باسم "الجهات الحكومية".

أود الإفادة أنه تم الاتفاق مع الشركة على ما يلي:

- ١. قيام الإدارات المعنية بالجهات الحكومية بالتعاون والتنسيق مع شركة الاتصالات السعودية للعمل على تحديث بيانات الاشتراكات لديها في الدوائر الرئيسية والاحتياطية وتحديد الغير المستخدمة/النشطة منها، على أن تقوم الجهة بعد حصر ذلك بتوجيه الشركة لاعتماد استمرار الخدمة في الدوائر التي تحتاجها والغاء الدوائر التي لا ترى الحاجة في استمرارها، وأن يتم مصادقة ذلك بين الشركة والجهة، على أن ينتهى العمل من ذلك قبل نهاية عام (٢٠١٧م).
 - ٢. ابتداءً من العام (٢٠١٧م) سيتم العمل بما يلي:
- أ- عدم قيام الوزارة بسداد أي مستحقات على الجهات الحكومية مقابل الخدمات المقدمة لها من شركة الاتصالات السعودية الا من خلال ما يتم

1.:. ": £ 7 - 1 £ 7 \$ / . 7 / . 7 - 1 . 7 0 1



--۲-

اعتماده لها في بنود الاتصالات بميزانيتها السنوية المعتمدة، وعلى كل جهة سداد ما يخصها نظير الخدمات المقدمة لها بشكل مباشر للشركة.

- ب- تقوم شركة الاتصالات السعودية بتزويد كافة الجهات الحكومية بنسخ من (استمارة طلب دوائر البيانات والخدمات المدارة والحوسبة السحابية والخدمات الأخرى).
- ج- تلتزم الجهات الحكومية بطلب الخدمات الجديدة او تعديل الخدمات القائمة من الشركة من خلال تعبئة الاستمارة المشار اليها في الفقرة (ب) أعلاه، وتتضمن الاستمارة بنداً بالتزام صاحب الصلاحية بالجهة المعنية بكفاية الاعتماد ببنود الاتصالات بميزانيتها لتسديد مستحقات الخدمة المطلوبة من الشركة خلال السنة المالية.
- د- في حال عدم الالتزام بطلب الخدمات عبر الاستمارة المخصصة، فإن الجهة والشركة تتحمل مسؤوليات وتبعات ذلك (كل فيما يخصه) لأي خدمة يتم اعتمادها أو تعديلها بدون تعبئة نموذج الاستمارة.
 - ٣. إعطاء أولوية طلبات المناقلات لتعزيز بنود الخدمات العامة ومنها الاتصالات.
- ٤. في حال عدم كفاية الاعتماد المخصص لتسديد مستحقات شركة الاتصالات السعودية أو مزودي الخدمة الآخرين أولا بأول والحاجة لطلب تعزيز البنود المخصصة لسداد هذه المستحقات فإن الجهات الحكومية تلتزم بالرفع لوكالة الوزارة لشؤون الميزانية والتنظيم بطلب تعزيز الاعتماد المختص لسداد مستحقات الشركة حتى يتم بحثه من قبل المختصين بإدارة الميزانية العامة.

آمل اعتماد العمل بموجبه اعتباراً من تاريخه.

وتقبلوا التحيه ،،،

ابراهيم بن عبدالعزيز العساف



وزارة المالية - الشؤون الإدارية/مركز الإتصالات الإدارية الصادر العام 1774A رقم الصادر: 1571/17/1 المر فقات:

إدارة الميزانية العامة

تعميم لكافة الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة

الموضوع: آلية جديدة لتسديد مستحقات شركة الاتصالات السعودية وطلب الخدمات منها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بناءً على المحضر الموقع بتاريخ ١٠/١/١٤٨هـ بين هذه الوزارة وشركة الاتصالات السعودية المتضمن آلية جديدة لتقديم خدماتها وتسديد مستحقاتها، وبحث جدوى تحويل مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات من مشاريع رأسمالية الى تشغيلية لترشيد الإنفاق الرأسمالي لدى كافة الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بالدولة المعتمد لها ميزانية مالية سنوية ضمن الميزانية العامة للدولة والتي سيتم الإشارة لها لاحقا باسم "الجهات الحكومية".

أود الإفادة أنه تم الاتفاق مع الشركة على ما يلى:

- ١. قيام الإدارات المعنية بالجهات الحكومية بالتعاون والتنسيق مع شركة الاتصالات السعودية للعمل على تحديث بيانات الاشتراكات لديها في الدوائر الرئيسية والاحتياطية وتحديد الغير المستخدمة النشطة منها، على أن تقوم الجهة بعد حصر ذلك بتوجيه الشركة لاعتماد استمرار الخدمة في الدوائر التي تحتاجها والغاء الدوائر التي لا ترى الحاجة في استمرارها، وأن يتم مصادقة ذلك بين الشركة والجهة، على أن ينتهى العمل من ذلك قبل نهاية عام (٢٠١٧م).
 - ٢. ابتداءً من العام (٢٠١٧م) سيتم العمل بما يلي:
- أ- عدم قيام الوزارة بسداد أي مستحقات على الجهات الحكومية مقابل الخدمات المقدمة لها من شركة الاتصالات السعودية الا من خلال ما يتم



-۲-

اعتماده لها في بنود الاتصالات بميزانيتها السنوية المعتمدة، وعلى كل جهة سداد ما يخصها نظير الخدمات المقدمة لها بشكل مباشر للشركة.

- ب- تقوم شركة الاتصالات السعودية بتزويد كافة الجهات الحكومية بنسخ من (استمارة طلب دوائر البيانات والخدمات المدارة والحوسبة السحابية والخدمات الأخرى).
- ج- تلتزم الجهات الحكومية بطلب الخدمات الجديدة او تعديل الخدمات القائمة من الشركة من خلال تعبئة الاستمارة المشار اليها في الفقرة (ب) أعلاه، وتتضمن الاستمارة بندا بالتزام صاحب الصلاحية بالجهة المعنية بكفاية الاعتماد ببنود الاتصالات بميزانيتها لتسديد مستحقات الخدمة المطلوبة من الشركة خلال السنة المالية.
- د- في حال عدم الالتزام بطلب الخدمات عبر الاستمارة المخصصة، فإن الجهة والشركة تتحمل مسؤوليات وتبعات ذلك (كلٌ فيما يخصه) لأي خدمة يتم اعتمادها أو تعديلها بدون تعبئة نموذج الاستمارة.
 - ٣. إعطاء أولوية طلبات المناقلات لتعزيز بنود الخدمات العامة ومنها الاتصالات.
- ٤. في حال عدم كفاية الاعتماد المخصص لتسديد مستحقات شركة الاتصالات السعودية أو مزودي الخدمة الآخرين أولا بأول والحاجة لطلب تعزيز البنود المخصصة لسداد هذه المستحقات فإن الجهات الحكومية تلتزم بالرفع لوكالة الوزارة لشؤون الميزانية والتنظيم بطلب تعزيز الاعتماد المختص لسداد مستحقات الشركة حتى يتم بحثه من قبل المختصين بإدارة الميزانية العامة.

آمل اعتماد العمل بموجبه اعتباراً من تاريخه.

وتقبلوا التحيه ،،،

ابراهيم بن عبدالعزيز العساف وزير المالية

صورة لإدارة الميزانية العامة (عبدالله بن داود)